مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد الثاني / ديسمبر 2014

OEB Univ. Publish. Co.

مستقبل الاقتصاد العراقي و البديل المقترح لتحقيق التنمية

الدكتور أحمد جاسم محمد

جامعة البصرة – العراق

JEL: G15, G21 تاريخ الاستلام:05/10/2014 تاريخ قبول النشر : 05/12/2014

الملخص :

ابتدأت الدراسات التي تناولت التنمية كفرع من علم الاقتصاد منذ خمسينات القرن العشرين، وبالرغم من ذلك تعد هذه الدراسات حديثة العهد بالمقارنة مع بدايات علم الاقتصاد الحديث. ويأتي هذا البحث ليتمحور حول المسار التنموي العراقي وتشخيص أهم ملامح العملية التنموية في العراق والإخفاقات التي رافقتها من ثم اقتراح بديل تنموي وطني من خلال تحديد هذا مفهوم تنموي بما يتلاءم مع مقومات الاقتصاد العراقي من خلال الإشارة إلى البيئة والإطار المؤسساتي الواجب توفرها لهذا البديل.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الاقتصاد العراقي، رأسمال البشري

Abstract :

In spite of the fact that the studies on development as branch of economics started since the fifties of the last century but these studies consider as a new comparing with the beginnings of the modern economy. This research comes to focused on the development process of Iraq and try to diagnosis the most important features of the development process at Iraq and the failures that accompanied then propose to find an alternative national developmental by determine this development concept In line with the Iraqi economy fundamental by refer to the environment and institutional framework for this alternative.

Key words: *Economic development, the economy of Iraq, human capital.*

مقدمة:

بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق يجب تهيئة البيئة والمؤسسات الداعمة لعملية التنمية. فبالرغم من مضي عدة عقود وتطبيق بعض الخطط الخمسية الناجحة والتي نتج عنها بعض المشاريع التنموية الطموحة وخاصة بعد التصحيح الأول لأسعار النفط، إلا إن تلك المنجزات التي تحققت خلال حقبة السبعينيات قد تلاشت بسبب الحروب التي شنها النظام السابق على دول الجوار وما تلاها من حصار اقتصادي .

يمتلك العراق فرصة جيدة لتحقيق التنمية وخاصة بوجود موارد طبيعية هائلة من أهمها النفط الخام والموارد البشرية ذات المستويات المهارية المتنوعة، وبتسخير هذه الإمكانيات المتاحة وبنوع من الانضباط الاجتماعي والاعتماد المتزايد على العمل المنتج وإحداث التغيير في الإيديولوجية المتبعة بالاتجاه الذي يخدم تحقيق المنافع العامة للمجتمع من الممكن ان يتبوأ العراق مكانة مرموقة بين البلدان المتطورة .

من نافلة القول ان ينبثق النظام الاقتصادي من الفلسفة السياسية المعتمدة من قبل الحكومة ونظرا للتغييرات السياسية في العراق منذ عام 2003 ولغاية اليوم كان من المفترض ان تنتهج الحكومات المتعاقبة ايديولوجية واضحة يتمخض عنها تبني نظام اقتصادي حر، وفقا للدستور العراقي واتخاذ سياسات اقتصادية متناغمة مع تلك الايديولوجية والنظام. إلا انه لا يمكن الاسترشاد من المعطيات في المشهد الاقتصادي العراقي على طبيعة النظام الاقتصادي و تشخيصه على انه رأسمالي أم اشتراكي ام مختلط. بل هناك فوضى عارمة تسود مجمل الاقتصاد العراقي تشمل القوانين والسياسات والإجراءات ... مما تترجم ذلك بالمزيد من الهدر في الامكانات سواء المالية ام البشرية .

مشكلة البحث:

نتيجة لاستمرار الاختلالات في الاقتصاد العراقي منذ عدة عقود خلت وحتى الساعة، أصبح هذا الاقتصاد ذات طابع خاص لا يمكن تأطير التجارب العالمية والنظريات الاقتصادية عليه، لان تلك التجارب والنظريات مرتبطة بظروف وإمكانات مختلفة مما يعني عدم ملائمتها للاقتصاد المحلي في العراق. من هنا تتبلور مشكلة البحث والمتمثلة بعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة لدى واضعو السياسات الاقتصادية في العراق بما يتناسب مع الامكانات الطبيعية والمالية والبشرية في العراق .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث لكونه يعد مكملا للدراسات التي تناولت القضايا الاقتصادية بعامة والتنموية بخاصة في الاقتصاد العراقي. فبالرغم من كثرة هذه الدراسات، لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني ويتراجع وباستمرار يوما تلو الآخر، ويأتي هذا البحث ليركز على بعض الإخفاقات واقتراح بعض الحلول التي قد تساعد متخذي القرار للولوج في عمق المشكلات الاقتصادية في العراق والوقوف على تفاصيلها ومن ثم التوصل الى الحلول الناجعة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية بما يتلاءم مع كرامة الانسان العراقي الذي يرضخ تحت طائلة الفقر والحرمان ولسنوات عديدة.

أهداف البحث:

1- تحديد المفهوم الملائم للتنمية و المتوافق مع خصائص الاقتصاد العراقي؛

2- تحديد المؤسسات التي تدعم العملية التنموية و تضمن نجاحها؛

3- وضع خطوط عامة للاسترشاد بها لبناء نموذج تنموي يلاءم الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

لم يحقق الاقتصاد العراقي أي تطور تنموي حقيقي وذلك بسبب عدم فاعلية المؤسسات الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

وبهدف اختبار الفرضية و اثباتها او رفضها تم طرح عدة تساؤلات تعد بمثابة العناوين الرئيسة لفقرات البحث وهي تشمل الآتي:-

- لماذا لم يحقق العراق تنمية اقتصادية ؟
- هل هناك مستلزمات يجب توفيرها قبل البدء بعملية التنمية؟
- ما هي البدائل الملائمة لتحقيق التنمية في العراق؟

وأخيرا نورد بعض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من ثنايا البحث، وفي ضوء تلك الاستنتاجات تم إدراج بعض المقترحات بغية الاستفادة منها من قبل المعنيين.

المبحث الأول:- لماذا لم يحقق العراق تنمية اقتصادية ؟

قبل الولوج في تفاصيل الإجابة على هذا التساؤل من المفيد التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل عام والتطورات التي طرأت عليه، ومن ثم تبني مفهوم التنمية الملائم للاقتصاد العراقي.

أولا:- مفهوم التنمية:

منذ العقود السبع الاخيرة تشهد الأدبيات التنموية تحولات كبيرة، إذ شملت هذه السنوات على نشاطات جيلين من رواد الفكر التنموي تمثلت كتابات الجيل الاول باستخدام والترويج لنماذج النمو على وفق المدرسة الكلاسيكية الحديثة. أما الجيل الثاني فقد اعتمد على عوامل متعددة من الية عمل السوق وصولا إلى رأس المال البشري. ومن ثم السنوات الاخيرة شهدت ظهور مصطلح الحكم الرشيد لتتمحور حولة الكتابات التنموية.

انصب التركيز حول الحكم الرشيد بسبب تظافر عدة عوامل منها فشل معظم السياسات التنموية السابقة من جهة، وزيادة الاهتمام بالمؤسسات ودورها التنموي من جهة أخرى، واثر الظروف السياسية في الجوانب التنموية فضلا عن اقتناع بعض الاقتصاديين بأخطاء بعض الفرضيات المستخدمة في اطار نظريات المدرسة الكلاسيكية الحديثة و صعوبة تطبيقها في جميع بلدان المعمورة.

1- التنمية من راس المال المادي الى الحكم الرشيد:

الجيل الاول من مفكري التنمية:

قدم الجيل الاول العديد من نماذج النمو اشهرها نموذج هارولد – دومار اذ كان الهدف منه توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال في البلدان النامية. وجاء نموذج سولو ليركز على تراكم رأس المال وأثره في تحقيق النمو. واخذ ت هذه النماذج شيئا بعد شيء بالتغيير باتجاه الانسجام مع ظروف البلدان النامية. إذ هيأت أراء كينز البيئة المناسبة للمناقشة بان البلدان النامية تختلف بظروفها عن ظروف البلدان المتقدمة، مما نجم عنه ظهور نظريات تنموية اخرى إلا أن تلك النظريات كانت تنطلق من نفس الفرضيات الكلاسيكة حول الاستخدام غير الكامل وضعف اداء الأسواق في البلدان النامية، مما ترتب عليه تبني نظريات تدفع باتجاه التدخل الحكومي في الانشطة الاقتصادية. ويمكن الاستدلال بنظريات كل من روزنشتاين–رودان، روستو، ليبنشتاين وهريشمان (Meier,2001:15).

ليس من قصب السبق الذكر بان معظم تلك النظريات الخاصة بالجيل الأول كان مصيرها الفشل ويعود ذلك لعدة أسباب، أضحت معروفة، منها أن معظم هذه النظريات كانت قد وضعت للبلدان المتقدمة وبالرغم من كل التعديلات التي اجريت عليها لم تنسجم مع ظروف البلدان النامية، فضلا عن اتسام تلك النظريات بإطار كلي اهملت المقدمات الضرورية لإنجاح تلك النظريات في البلدان النامية.

الجيل الثاني:- من الاسواق الى رأس المال البشري:-

تزامن مع فشل النظريات التنموية للجيل الاول تراجع النظريات الاقتصادية الأخرى وبمعظم الجوانب. وجاءت ردة الفعل الأولى من قبل فريدمان بالتركيز على اثر النقود والسياسة النقدية، وآراء فيلبس حول التوقعات الرشيدة والتي من خلالهما تم انتقاد آراء كينز. هذا واهتم الجيل الثاني من منظري التنمية بمحوري تعديل الأسعار ودور السوق في العقد الثامن من القرن العشرين، وتحول العقد التاسع إلى إجماع واشنطن والتي ركزت جميعها على التنمية المعتمدة على الأسواق بالاعتماد على التجارب الناجحة للنمور الأسيوية (Stiglitz ;2008 41).

اذن تزدحم الأدبيات الاقتصادية بالعديد من الكتابات التنموية ذات المحتوى الغني والتي لاقت الانتشار الواسع بحيث تمت تغطية الأبعاد المختلفة للعملية التنموية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ولغاية اليوم.

ومع ذلك فان مفهوم التنمية لا يزال يشوبه الكثير من الغموض. وهناك تفاوت كبير بين المدارس الفكرية فيما يخص نتائج التنمية، في الوقت الذي تؤكد جميعها على جملة من الحقائق التي يفترض ان تحققها التنمية مثل:

- ✓ تحسين المستويات المعيشية، وهذا يعني أن التنمية تشمل تأمين الاحتياجات الأساسية كالطعام والملبس والمسكن والخدمات الصحية والتعليمية. وبالرغم من التبسيط الظاهري لنتائج التنمية إلا أنها تعبر عن حبكة محكمة تتمثل في تعقب الثروة المادية وتراكمها.
- ✓ والآثار الأولية لها تتبلور في التأكيد على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال على مستوى الاقتصاد الكلي، والآثار الأخرى لها تترجم إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية على المستوى الجزئي. إي إن النمو والكفاءة الاقتصادية تعدان من الشروط الرئيسة لتحسين المستويات المعيشية. مما يعني ذلك إن النمو والكفاءة لا تمثلان نتائج التنمية بل هما أدوات التنمية.

2- **تطور مفهوم التنمية:-**

ارتبطت الأفكار التنموية في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بالمؤسسات الدولية. وبعد عام 1949 انتشرت أدبيات التنمية من خلال بعض الاقتصاديين أمثال (Singer, Rosenstein- Rodan, Nurkse, Myrdal, Lewis).

وما يميز السنوات الأخيرة من العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين هو ان في تلك الحقبة سادت نماذج النمو خطية، أي على البلدان أن تتحرك من مرحلة إلى أخرى بغية تحقيق النمو الاقتصادي الذي كان يمثل التنمية الاقتصادية آنذاك. وإستراتيجية النمو ركزت على قيام البلد المعني على تحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني بدوره التركيز على الاستثمار. وبغية تشجيع الاستثمارات يفترض تحفيز المستثمرين وحثهم على الاستثمار، وبما ان الأغنياء يستطيعون الادخار ومن ثم الاستثمار يجب ان يتم حماية الأغنياء على حساب الفقراء في الأجل القصير.

ومع بداية العقد السادس من القرن العشرين انصبت الاهتمامات التنموية على قضية توزيع الدخل وضرورة تحقيق العدالة في توزيع الدخل بغية تقليل الفوارق الطبقية وصولا لتخفيف حدة الفقر ومن ثم القضاء على الفقر. لكن بعد انتهاء العقد السادس من القرن العشرين وبداية العقد السابع منه اتضح بان النمو الاقتصادي السريع ترافق معه ازدياد عدد الفقراء وسوء توزيع الدخل.

لذا بدأت الانتقادات توجه إلى هذا المفهوم الأحادي الجانب للتنمية على أساس أنه مفهوم جزئي لا يعبر عن التنمية بشكل صحيح، لذا أصبح هناك تمييز واضح بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وعد المفهوم الأخير مفهوم نوعي فضلا عن البعد الاقتصادي الكمي. الأمر الذي أدى إلى انتقال نظريات التنمية نحو التركيز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية من خلال ما يعرف بالحاجات الأساسية(Basic needs) (Arandt.H,1987:10).

لنتوقف عند المراحل المختلفة التي مرت بها مفاهيم التنمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والسنوات اللاحقة لها وصولا الى حقبة السبعينيات من القرن العشرين. فكما لاحظنا تم التركيز على الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو الاقتصادي وإهمال الجوانب الأخرى من العملية التنموية، الأمر الذي ترتب عليه عدم تحقيق التنمية في البلدان النامية. خلال العقد الثامن من القرن العشرين شهد العالم سيطرة المحافظين على المسرح السياسي ومن ثم مقاليد الحكم في بريطانيا والولايات المتحدة. وازداد نفوذ المؤسسات الدولية مثل

الصندوق والبنك الدوليين. الأمر الذي مهد الأرضية المناسبة لسيطرة الأفكار الاقتصادية للمدرسة النيو كلاسيكية وبزوغ فجر جديد لسياسات الاصلاح الاقتصادي في سماء البلدان النامية الملبد بغيوم سوداء ممطرة بمجموعة من المشكلات على ارض الواقع الاقتصادي، وأضحت سياسات الإصلاح الاقتصادي الوصفة السحرية لعلاج جميع تلك المشكلات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

ولم تقف التطورات عند هذا بل لحق بمفهوم التنمية تطور أخر جاء بسبب المشكلة البيئية وضياع حقوق الأجيال القادمة.

وبذلك شاع استخدام التنمية المستدامة، ومن ثم تم مزج المفهومين الاخيرين بمصطلح التنمية البشرية المستدامة. وتشهد السنوات الأخيرة رواج الحكم الرشيد والمؤسسات ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- مفهوم التنمية الملائم للاقتصاد العراقي:

تأسيسا على ما تقدم يتبنى الباحث المفهوم الأتي للتنمية، أنها عملية تكاملية داخلية طويلة الاجل تنطوي على تغييرات نوعية في بنية الاقتصاد الوطني، تشمل النمو الاقتصادي المستمر والقضاء على النسب العالية من الفقر وتقليل حالات عدم المساواة والمزيد من الحريات، وتدار من قبل رجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع وذلك لأنها تشمل تغييرات جوهرية في الابعاد السياسية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الاقتصادية.

لنبدأ بتوضيح هذا المفهوم للتنمية وشرح مكوناته.

العملية (process) تعني أن التنمية مستمرة ليس لها نهاية، أي أنها ليست جبل ذات قمة عالية وعند بلوغ تلك القمة سوف تتوقف التنمية ويصبح البلد محققا لكل أهدافه. بل التنمية طريق مستمر لا نهاية لها وكلما قطع شوطا فيها فان هناك اهداف متجددة تلوح في الأفق مع الفارق ان التقدم في طريق التنمية يعني انك تحصل على مزيد من فوائد التقدم وينعكس ذلك في مؤشر التنمية البشرية والرفاهية الاقتصادية للمجتمعات. لذا فعند إمعان النظر في الجملة السابقة يتضح ان مصطلح البلدان المتقدمة يشوبه بعض الضبابية اذ لا يراد منه ان هذه البلدان انهت العملية التنموية بل المقصود منه ان تلك البلدان تتقدم على البلدان الاخرى في مجال تحقيق بعض أهداف التنمية وإنها لم تحقق التنمية بصورة تامة، وهذا ما يؤكده هرم ماسلو للحاجات والذي يعكس تطور الحاجات باستمرار مراحل التنمية.

اما التكامل يعني ان التنمية عبارة عن مراحل متتالية، إلا أن هذا التوالي لا يعني ان تتم عملية التنمية وفق خطوات متتالية بل بالإمكان اختصار الزمن والمراحل والتحرك من خطوة إلى خطوات لاحقة وبدون انجاز المرحلة السابقة.

فضلا عما ورد من توضيح، يقصد بالتكامل آن العملية التنموية المتبعة لبلوغ اهداف التنمية يفترض ان تمتاز بدرجة كبيرة من المرونة. فمن الصعوبة أن تجر ي عملية التنمية بخط مستقيم ومتصاعد وباستمرار، لان من الممكن ان يعتري عملية التنمية الاخطاء والفشل الجزئي. ويجب ان تكون الدولة على استعداد تام لأخذ الدروس والتعلم من الاخطاء ومن ثم التصحيح السريع لتلك الاخطاء من غير الوقوع في المحظور. أي أن تلتزم الدولة من خلال التكامل بين التمسك بعزم وإصرار على تبني إستراتيجية طويلة الآجل ومن ثم إجراء بعض التعديلات المرحلية عند الضرورة(مجموعة باحثين، 2008: 20). اذن يتضح بان للدولة دور محوري في عملية التنمية ومن الممكن ان يكون تأشيري او تنفيذي.

المصطلح الآخر هو أن التنمية داخلية(Endogenous) مقابل(Exogenous) والمراد بالداخلية هنا ان حراك التنمية يجب ان يبدأ من داخل المجتمع المحلي. وتأتي أهمية كون التنمية داخلية او خارجية في تحديد الإستراتيجية التنموية المتبعة، فعندما نقول بان التنمية عملية داخلية فذلك يعني أن الخطوات اللازمة للتغيير تبدأ من المجتمع وسوف تحصل حالة من الاعتماد على الذات لدى الأفراد في المجتمع المعني وذلك يؤدى إلى زيادة الاستعداد لدى المجتمع لمحاولة البدء من جديد بقدرة ذاتية على الإبداع والتطور.

اما ان تكون التنمية عملية خارجية فهذا يعني تزايد الاعتماد في تحقيق التنمية على الخارج من خلال البلدان الاخرى ومن ثم رهن مصير التنمية بمتغيرات خارجية قد تؤدي إلى خسارة المكتسبات المحلية بإزالة تلك المتغيرات الخارجية.

ثانيا:-أسباب عدم تحقق التنمية في العراق:

بالرغم من امتلاك العراق للموارد الطبيعية الهائلة المتمثلة باحتياطي كبير من النفط الخام والذي بلغ (140) مليار برميل عام 2012(22،2013، OPEC) والغاز الطبيعي والموارد البشرية المتدربة، إلا أن الهيكل الإنتاجي فيه لا يزال آحادي الجانب شأنه شأن البلدان النفطية الأخرى في المنطقة والتي بالرغم من ذلك حققت خطوات أسرع في التنمية في حين إن العراق لم يحقق شيء يذكر، إلاّ في الحقبة التي امتدت بين العقدين السابع

والثامن من القرن العشرين وسرعان ما تلاشت تلك المنجزات جراء السياسات المتبعة من قبل النظام آنذاك.

وذلك نتيجة للحروب التي خاضها العراق والتي اسهمت وبفاعلية في تعميق حالات عدم الاستقرار فضلا عن تزايد المشكلات الاقتصادية، وازدادت تلك المشاكل تفاقما في التسعينيات من القرن العشرين لتتحول الى مأزق تنموي بعد فرض الحصار الاقتصادي، مما ترتب عليه اهمال القطاعات الانتاجية وعملية الاستثمار وتوجيه القسم الاكبر من ايرادات العراق لتمويل الانفاق العسكري على حساب القطاعات الاخرى كالتربية والصحة وغيرها من القطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي. وهذه نتيجة طبيعية ألقت بظلالها على الاقتصاد العراقي حيث ان الحروب التي خاضتها الآلة العسكرية للنظام السابق تعد من أهم الاسباب وراء تراجع الاداء التنموي للاقتصاد العراقي. مع ذلك فان الاسلوب العلمي والحيادي يتطلب الاشارة الى انه لا يمكن ان نبرر الفشل التنموي بعدة اسباب ترتبط بمدة زمنية قد تطول او تقصر وإنما يجب البحث عن اسباب الفشل في عمق التاريخ المعاصر للعراق وطبيعة الانشطة الاقتصادية والتركيبة السكانية والعلاقات الاجتماعية التي تحكم المجتمع العراقي.

اذ لم يشهد الاقتصاد العراقي سياسة اقتصادية مستقرة في تاريخه المعاصر إلا في حقبة السبعينيات من القرن العشرين، وبخلاف تلك الحقبة الزمنية تبنت الانظمة السياسية التي احكمت قبضتها على حكم العراق مجموعة من السياسات الاقتصادية النابعة من فلسفتها السياسية. ففي العهد الملكي تمثلت السياسة الاقتصادية برفض التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية ومارست الدولة الوظائف التقليدية، مع التركيز على القطاع الخاص.

أما السنوات (1958–1968) فقد شهدت دورا تنظيميا للدولة من خلال التنسيق بين القطاعين العام والخاص. ولكن ازداد التدخل الحكومي في الانشطة الاقتصادية بعد عام 1968، اذ تميزت هذه المرحلة برواج الفلسفة والنهج الاشتراكي وأصبح الاقتصاد العراقي اقتصاد موجه بامتياز اذ شمل التخطيط كل نواحي الحياة العامة والاقتصادية في العراق، وتحولت ادارة الاقتصاد بنسبة (100%) إلى القطاع العام مع عدم إعطاء أي دور قيادي للقطاع الخاص باستثناء المحاولة التي طبقت عام 1986 وذلك لخصخصة بعض مشاريع القطاع العام. وبالرغم من ذلك كانت تجربة الخصخصة هذه تشوبها الكثير من الاخطاء تمثلت في الآليات المتبعة (نبيل جعفر عبد الرضا، 26:2008) .

اما بالنسبة للسنوات منذ 2003 ولغاية 2013 فهناك اسباب متنوعة يمكننا ان نسوغ بعضها لتبرير الفشل الحاصل في عملية التنمية، اذ نذكرها وهي:-

1- انعدام البيئة الملائمة للإعمال والأنشطة الاقتصادية المنتجة، اذ يحتل العراق المرتبة 168 في مجال بيئة الاعمال وسهولة انجازها وذلك ضمن 189 دولة عام 2013 (Doing Business, 2013:12).

2- الضبابية وعدم الوضوح في البرامج الاقتصادية للحكومات المتعاقبة منذ 2003 ولغاية اليوم.

3- استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي وتأثر الأنشطة الاقتصادية بإيرادات النفط وتمثلت هذه الهيمنة بإسهام القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تفوق (60%) جدول(2).

4 - تزايد الانفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري، إذ بلغ الإنفاق الاستهلاكي (60.2%) من اجمالي الموازنة الاتحادية لعام 2013 وكانت نسبة الإنفاق الاستثماري (39.8%) (www.mof.gov.iq) .

5- انتشار ظاهرة الفساد الاداري و المالي اذ احتل العراق المرتبة (17) عربيا و (176) عالميا في عام 2013 (www.transparency.org) .

6-عدم الاستقرار السياسي و الامني .

بالنتيجة أصبح العراق يعاني من أوضاع شديدة التدهور بسبب الواقع المتردي الذي عانت منه مختلف القطاعات الاقتصادية حتى وقتنا الحاضر.

المبحث الثاني: هل هناك مستلزمات يجب توفيرها قبل البدء بعملية التنمية؟

نعم، قبل انطلاق عملية التنمية يفترض تهيئة البيئة المناسبة التي تضمن نجاح عملية التنمية، اي البيئة والأطر المؤسساتية الضروريتان لتحقيق الاهداف التنموية.

أولا :- البيئة التنموية:

البيئة الملائمة لتحقيق التنمية هي تلك البيئة التي تتبنى افكار ومعتقدات تسهم وبفاعلية في نجاح استراتيجية التنمية المراد تطبيقها. وهذه البيئة ترتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ونذكر الأتي في الجانب الاجتماعي.

تمحورت الافكار في السابق حول سيادة طبقة الأشراف، لكن اليوم التركيز على اصالة الفرد. كانت الملكية العامة مطلقة وفق التركيبة السياسية، أما اليوم يفترض تشجيع الملكية الخاصة. فالملكية الخاصة ليست سيئة بل وجدت لتقابل الملكية الحكومية، فالعراق وطيلة العقود الاربعة المنصرمة خضع الى الملكية العامة بصورة متطرفة ومارس القطاع العام سلطته المطلقة في تهميش وإبعاد القطاع الخاص، واستمر الأمر على حاله وأضحت رؤوس الأموال لغاية اليوم فاقدة للأمن والاستقرار، فتأميم أموال القطاع الخاص بعد ان كان مزدهرا خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين اسهم في تراجع دور القطاع الخاص في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية.

دعونا نفترض ان الانسان هو اساس وهدف التنمية إلا ان المعطيات على ارض الواقع لا تؤكد ذلك، إذ تشير الحقائق على مصادرة حرية الانسان وهتك حرماته وسلب الحياة بصورة متكررة يوميا، في الوقت الذي ننتظر من الانسان ان يقوم بالإبداع شانه في ذلك شأن الجميع وان يقوم بإضافة طاقات إنتاجية جديدة فضلا عن القيمة المضافة لتحقيق التنمية.

أليست هذه ازدواجية بين النظرية والتطبيق. فمن الصعب أن يتم الابداع في ظل هكذا ظروف قاهرة، ومن هنا تأتي اهمية توفير البيئة المناسبة والساندة للإبداع والاختراع في جميع الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن ضمان امن وحرية الانسان الذي يعد المحور الرئيس لعملية التنمية.

فالتنمية لا تتحقق باستخدام المكائن والمعدات فقط بل التنمية الحقيقية هي ثمرة اساسية لبناء الانسان ومن ثم لأنشطته المتنوعة. وهنا يبرز دور وأهمية التنمية البشرية لما لها من تأثير ايجابي في المجتمعات التي تسعى اللحاق بركب التقدم والتطور.

هذا وقد كان الفقر بمثابة تقدير سماوي، في حين أن العدالة تعني توزيع ثمار النمو والتنمية والرفاهية بين جميع مكونات المجتمع. على مستوى العراق وفي العقود الاربعة الاخيرة ساد الاعتقاد بان التركيبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي محتكرة من قبل المجاميع التابعة للسلطة وذلك تماشيا مع معتقدات المواطن بان الاستبداد الشرقي للحاكم هو أمر محتوم، مما تمخض عنه جعل المواطن تابعا للحاكم، لذا يجب تغيير تلك الأفكار و بناء إيديولوجية أخرى تشجع على المنافسة بين جميع الافراد وفي جميع المجالات في ظل التغييرات السياسية منذ (2003).

في السابق انفردت الحكومة بتنظيم الامور وفق ما تراه مناسبا وما يخدم مصالحها، أما اليوم يجب تنظيم جميع الأمور وفق الرأي العام المحلي والمصلحة الوطنية. كان الانتاج يعتمد على العمل والأسواق والاستهلاك المحلي، لكن اليوم الإنتاج يجب ان يعتمد على الإبداع البشري والمزايا النسبية والتنافسية والأسواق العالمية.

اذن لإيجاد وتبني استراتيجية تنموية تتلاءم والظروف والمستجدات في العراق الجديد، يجب أولا الابتعاد عن الافكار القديمة والمتعلقة بماضي العراق وتبني آراء وأفكار حديثة تتلاءم مع المستجدات والمتغيرات السريعة في البيئة العالمية والعراق الجديد ومن ثم العمل على تطوير المؤسسات التي تضمن ظهور وحماية تلك الافكار الجديدة.

ثانيا :- الاطار المؤسساتي لعملية التنمية:

1- مفهوم المؤسسات:

يعرفها نورث هي القيود التي توضع من قبل المجتمع لإدارة التفاعلات المتداخلة في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تصنيف تلك القيود الى القيود الرسمية، كالدستور والقوانين وحقوق الملكية والقيود غير الرسمية مثل العادات والتقاليد والأعراف والسلوك (Doglus C. North, 1990 : 97).

توجد مجموعة من المؤسسات في المجتمع العراقي والتي من المفترض ان تعمل سوية بغية توفير البيئة والأطر الساندة لانجاز الاهداف التنموية المنشودة والانتقال بالمجتمع العراقي من حالة التخلف واللحاق بركب التطور. علما بان هذه المؤسسات لا تحقق التنمية بل تقوم بتهيئة الاليات والأنظمة الضرورية لتحقيق التنمية.

2- طبيعة العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية:

هناك علاقة وثيقة بين المؤسسات الموجودة والعاملة ضمن الدولة ومستوى النتائج المتحققة في شتى المجالات، وهذه العلاقة تحتمل اتجاهين متعاكسين هما الإيجاب والسلب. ومن ثم النتائج المتحققة تعتمد على رجحان كفة احد الاتجاهين على الآخر، ويعد هذا الرجحان من اهم الاسباب وراء الاختلافات الحاصلة في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان المختلفة.

اي ان بإمكان المؤسسات ان تسهم في تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح الفعاليات والأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وهنا تعد المؤسسة بمثابة القوى الدافعة التي تقود عملية التنمية الاقتصادية، أو من الممكن ان تصبح هذه المؤسسات القيد الرئيس على جني ثمار التنمية، والسبب وراء الانحراف وحالات عدم الاستقرار، مؤثرة بذلك على المسيرة الانتاجية الصحيحة وزيادة تكاليف المبادلات وارتفاع درجات المخاطرة التي ترافق عمليات الاستثمار سواء كانت محلية أم أجنبية.

وتشير التجارب العالمية بان المؤسسات والحكم الرشيد يتفاعلان فيما بينهما من اجل تحقيق التنمية وتخفيض معدلات الفقر، بخاصة في البلدان المتقدمة، والفشل كان المصير المحتوم لمعظم المشروعات الاستثمارية التي تأسست في بيئة تتصف بعدم الاستقرار السياسي، حيث لم تتمكن السياسات الجيدة ولا حتى الاستثمارات الكبيرة من تحقيق اهدافها وذلك بسبب ضعف الاداء المؤسساتي وتراجع مؤشرات ادارة الحكم .

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول بان عملية التنمية هي نتاج المنافسة والمواجهة بين المؤسسات والبنى التحتية للمجتمع، ويفترض بهذه المواجهات ان تؤدي الى تشكيل مجتمع يتميز بالحداثة يختلف عن المجتمع السابق، مؤديا إلى تحقيق مؤشرات ايجابية على الأصعدة كافة، وأحيانا ينتصر المجتمع القديم مما يترتب علية تراجع عام.

3- المؤسسات:

يمكن ان نذكر اهم المؤسسات الي تعمل في الاقتصاد العراقي وكما يلي :-

3-1 - المؤسسة الحكومية:

يفترض تشكيل الحكومة على وفق المبادئ الديمقراطية. والنظام الديمقراطي يعني التمسك بمشروعية العلم والمعرفة. بعبارة اخرى يفترض ان تتبنى المؤسسة الحكومية كل القرارات التي تنسجم والأسلوب العلمي، ولا يحق لأي شخص وفي أي مكان التدخل في تلك

القرارات. وهذا يشمل البرلمان والجهات الأخرى. وفي القضايا والشؤون الاجتماعية التي لا يزال العلم لا يملك شيئا لقوله تحتم الديمقراطية الرجوع الى رأي الشعب. والسبب وراء ذلك هو ليس صحة الرأي العام دائما بل لان الحصول على رأي الشعب هو أسرع وارخص نسبيا. تأسيسا على ما تقدم فان المؤسسة الحكومية يجب ان تعمل على وفق الاتي :-

أ- الاعتماد على مشروعية العلم في الشؤون العلمية والابتعاد عن الآراء الشخصية؛

ب- الرجوع الى الاراء العامة في الشؤون غير العلمية؛

في هذا الاطار يبرز دور وأهمية مجالس المحافظات والأقضية والنواحي وتتوجه الأنظار باتجاه تصغير حجم الحكومة المركزية، والتركيز على ادارة شؤون الناس من قبل الناس وهذا ينسجم مع مقولة التنمية من الناس والى الناس. وطالما ان الناس هم محور التنمية فان زيادة دورهم في المشاركة يعني زيادة الفرص المتاحة لتحقيق التنمية. ويفترض أن تكون هذه المشاركة متنوعة بداءً بالجانب السياسي ومرورا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وانتهاءً بالجانب الثقافي.

3-2-المؤسسة القضائية:

هي المؤسسة الثانية التي تتحمل المسؤولية المباشرة في حماية البيئة المناسبة لخلق الافكار والنظريات الخاصة بالمجتمع الجديد والإبداع والابتكار في الانتاج .

و الهيكل العام لهذه المؤسسة يجب ان يرتكز على المواصفات الاتية :-

أ- استقلالها عن السياسة؛

ب- امتلاكها القدرة للبت في القضايا المختلفة؛

ت- تطبيق القانون؛

ث- الكفاءة؛

ج- السرعة في انجاز الدعاوى؛

ح- الرخص؛

خ- امكانية الوصول اليها من قبل الجميع .

هذه المواصفات او المزايا تعني ان الانسان العادي في المجتمع يستطيع ان يقدم شكوى ضد المؤسسة الحكومية وان يحصل على حقوقه عندما يكون صاحب حق. وعند توفر هكذا نظام قضائي في المجتمع العراقي فان نسبة كبيرة من التجاوزات سوف تتلاشى دون

الحاجة لبذل جهود اضافية. إذن نحن بحاجة إلى بناء نظام صحيح ومن ثم السير وفق النظام شاننا في ذلك شان البلدان المتقدمة.

3- 3- المؤسسة الاعلامية الحرة :

يفترض ان تمتلك هذه المؤسسة ثلاث مواصفات ايجابية وهي:

أ- الاستقلال؛

ب- التنوع؛

ت- الشمولية.

3-4 - مؤسسات التعليم العالي :

يؤكد تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 على وجود اربع سياسات رئيسة بغية التطوير الجذري للتعليم العالي وهي الاتي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 57:2002).

أ- استمرار المسؤولية الحكومية في ادارة قطاع التعليم العالي وبمشاركة فعالة مع الآخرين؛

ب- التوسع في التعليم العالي؛

ث- تحسين نوعية التعليم العالي؛

ت - بناء منظومة للتعليم العالي توظف مخرجاتها لخدمة عملية التنمية.

3-5- الأحزاب السياسية:

فالأحزاب السياسية هي بمثابة المصانع التي تهيئ وتعد الكوادر السياسية، تلك الشخصيات التي يفترض ان تعمل في قمة السلطة السياسية في الدولة. إلا ان الاحزاب العراقية لم تبلغ مستوى النضج المطلوب و لا زالت بعيدة عن تحقيق طموح المواطن.

3-6- مؤسسات البحث و التطوير:

تكمن اهمية هذه المؤسسات في ايجاد واكتشاف كل ما هو جديد وفي كل المجالات، من خلال احداث التغيير في مواقف وقيم المجتمع وذلك باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار المؤديان الى استخدام طرق جديدة تمكن من زيادة الانتاجية والدخل ومن ثم الرفاهية. وفي هذا الاطار يتركز الامر على السياسات العامة للدولة من خلال قدرتها الفائقة على تجميع الطاقات العلمية وتنظيمها، لما لها من دور اساسي وفعال في تشجيع انشطة البحث والتطوير ذات العلاقة بالعملية الإنتاجية(ثناء فؤاد عبدالله، 29:2001).

3-7- المؤسسات الإنتاجية والاستثمارية.

3-8- تركيبة موازنة الحكومة:- والتي يجب التركيز فيها على الجانب الاستثماري.

3-9- المؤسسات التعليمية (التربية).

3-10- مؤسسات الاستثمار في البنية التحتية.

3-11 - مؤسسات الضمان الاجتماعي.

3-12 - مؤسسات التدريب المهني :-

يؤدي زيادة الانفاق على البحث والتطوير الى خلق اساليب إنتاجية حديثة ومتطورة، الأمر الذي يجب ان يرافقه تطور في المستويات التعليمية المهنية ذات قدرة في التعامل مع الاساليب الحديثة. وذلك لان التعليم المهني اصبح اكثر قربا وانسجاما مع العملية الانتاجية. وبالتالي يترتب على تطور او تخلف التعليم المهني تحقيق بعض المكاسب أو الولوج اكثر فأكثر تدريجيا لإصابة عمق التخلف، وتصحيح الانحراف والتقدم بخطى سريعة نحو انجاز الاهداف التنموية.

3-13- مؤسسات الدفاع:

هي المؤسسات التي يبرز من خلالها دور الدولة الحارسة، التي تسهم في توفير البيئة المستقرة والمناسبة للأنشطة التنموية.

3-14- مؤسسات العلاقات الخارجية:

لا يمكن لأي دولة مهما بلغت من درجات التطور ان تعمل بمعزل عن البيئة الخارجية لها أي البلدان الأخرى. لذا تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في طبيعة العلاقات الدولية والمحافظة على درجة من التحسن الايجابي في تلك العلاقات.

من الجدير بالذكر ليس المقصود هنا تأسيس وتكوين هذه المؤسسات لأنها غير موجودة، إذ أن هذه المؤسسات توجد بشكل أو بآخر في جميع البلدان النامية و منها العراق . ويمكن تأسيس أي من هذه المؤسسات بأمر حكومي عند الضرورة، لكن من اجل نجاح عملية التنمية وجني ثمارها يجب ان تكون هذه المؤسسات فعالة وبدرجة عالية من الكفاءة الأمر الذي لا يمكن ضمان تحقيقه بأوامر حكومية، وإنما يتطلب الامر وجود برنامج عمل سياسي واجتماعي وثقافي متفق علية من قبل الجميع، فضلا عن امتلاك المجتمع درجة كبيرة من الثقافة والوعي الخلاق. وبالنسبة الى العراق فان المشاهدات المستمدة من الواقع تشير الى ضعف فاعلية هذه المؤسسات وانعدام دورها في ظل التراجع الحاصل لدور الدولة وانحساره على حساب طغيان القيم والأعراف العشائرية القبلية التي تصاعدت قواها بعد عام 2003 وحتى وقتنا الحاضر. ويمكن الاستعانة بالجدول(1) لبيان الاداء

المؤسساتي في الاقتصاد العراقي الذي يمكن توضيحه من خلال مؤشر النوعية المؤسساتية (Institutional Quality Index).

والذي برمز له اختصارا (IQI)، علما بأنه مؤشر يعبر عن المتوسط الحسابي لمؤشرات الحكم الرشيد.

جدول (1) مؤشر النوعية المؤسساتية في العراق للمدة 2003– 2012:

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشر	-1.56	-1.93	-1.75	-1.79	-1.74	-1.95	-1.45	-1.51	-1.34	-1.33
المؤشر	-1.56	-1.93	-1.75	-1.79	-1.74	-1.95	-1.45	-1.51	-1.34	-1.33

- Daniel kaufman ، Art krray and Massimo mastruzzi ، aggregate and indiridual governance and indicator policy ، research working paper ، 456 ، the word isont ، 2008 ، p 79- 96
- World wide governance indicator (info.world bank .org/ governance /wgr/index.asp.country report)

تتراوح درجات المؤشر بين 2.5سالب و2.5 موجب، والتحرك نحو القيم الموجبة يعني تحسن الاداء المؤسساتي. وبالرغم من التحسن الحاصل في اداء المؤسسات العراقية منذ عام 2003 من 1.56– عام 2003 إلى 1.33– عام 2012 إلا ان هذا التحسن يكاد لا يذكر لان التحرك لا يزال ضمن الحدود الدنيا للمؤشر. ويمكن أن نبرر هذا التحسن الطفيف في الاداء المؤسساتي بسبب البيئة العراقية منذ 2003 وما رافقتها من ايجابيات بسيطة للدلالة للابتعاد عن أسلوب الحكم الشمولي. ومن الجدير بالذكر ان هذا المؤشر ربما يتحسن باستقرار البيئية السياسية والاقتصادية في العراق.

وبالرغم من توافر هذه المؤسسات في الاقتصاد العراقي إلا ان دورها لم يكن بالمستوى المطلوب ويمكن ان نبرر ذلك بسبب اهمال المؤسسات لمرتكزات الكفاءة الخمسة وهي (فيصل اكرم نصوري وحيدر حسن، 344:2013) :-

أ– كفاءة تخصيص الموارد؛
ب– كفاءة الحجم؛
ت– كفاءة التقنية؛
ث– الكفاءة التنافسية والتنظيمية؛
ج الكفاءة الحركية؛

وبالرغم من الاجماع حول صعوبة اصلاح المؤسسات العامة من الناحية الفنية والسياسية، إلا أنه من الممكن تطبيق الجيل الاول من تلك الاصلاحات مثل توحيد وتثبيت سعر صرف العملة والتحرير التجاري، وهذا ما حصل في الاقتصاد العراقي، بالرغم من التحفظ على الاسلوب المتبع في تنفيذه والنتائج المتحققة منه.

اما فيما يتعلق بالإصلاح المؤسساتي الذي يعد بمثابة الجيل الثاني من الاصلاحات فالأمر يتطلب القيام بتغييرات هيكلية في مجمل القواعد العامة التي تحكم موظفي الدولة والمواطنين، فضلا عن السلوك والعادات التي تحكم المجتمع.

المبحث الثالث:- ما هي البدائل الملائمة لتحقيق التنمية في العراق ؟

أولا :- قراءة نقدية لنتائج سياسات التنمية في العراق:-

نتيجة للتغيرات السياسية التي بدأت عام 2003 اختبر الاقتصاد العراقي اطار مؤسسي لم يختبره سابقا في ظل بيئة تتصف بالجمود والتخلف، مما نجم عن هذا التناقض بين الإطار المؤسسي والبيئة المؤسسية وطيلة السنوات منذ 2003 ولغاية اليوم تراجع في اداء الاقتصاد العراقي.

بناءً على ما تقدم وما افرزته البرامج التنموية المتبعة في العراق من نتائج سواء قبل ام بعد 2003 والتي القت بظلالها على المؤشرات الاقتصادية يتضح وبصورة لا تقبل الشك بعدم جدوى تلك البرامج التنموية التي طبقت في الاقتصاد العراقي. وأصبحت المشاكل والأزمات السياسية مظهرا من مظاهر العراق الجديد بعد عام 2003 وانعكست تلك المشاكل على الساحة الاقتصادية بتداعياته المتنوعة مؤثرة على المجتمع العراقي بأكمله. لنقف عند الجدول (2) لتوضيح ما سبق.

جدول (2) بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2003 -2012 %

السنوات	التضخم %	البطالة %	م. النمو GDP	اسهام النفط GDP	الفقر %	مؤشر التنمية البشرية
2003	32.58	28.1	33.1-	68.1	25.9	0.545
2004	26.96	26.8	22.95	63.3	28.3	0.556
2005	36.96	17.9	3.26	61.3	30.7	0.623
2006	53.23	17.5	39.64	55.2	26.8	-
2007	30.83	17.6	0.4	53.7	22.9	0.567
2008	2.7	15.3	6.16	55.5	23.2	-
2009	2.8-	15	9.30	40.4	25.6	-
2010	2.5	11.4	5.9	56.7	24.8	0.578
2011	5.6	11	8.6	63.4	24.1	0.583
2012	6.1	10	10.5	67.3	18.9	0.590

المصدر:

1- أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة، العراق، النجف الاشرف، 2011، صفحات متفرقة.

2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات متفرقة.

تسارعت عجلة التضخم واشتدت سرعته حتى بلغ معدلات عالية جدا وبصفة عامة اتسمت اتجاهات التضخم في العراق بأنها تصاعدية، وبالرغم من الانخفاض الحاصل لبعض

السنوات في معدلات التضخم إلا أنها سرعان ما تعاود الارتفاع. ويمكن ربط التضخم صعودا وهبوطا بعدة اسباب اهمها أسعار النفط عالميا وزيادة الإنتاج النفطي والذي يترجم إلى زيادة العائدات النفطية مما يهيئ الفرصة المناسبة لقيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة لضخ مزيد من الدولارات لتخفيض المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح. ومما يعمق ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي هو ضعف مرونة الجهاز الانتاجي والذي يتصف بالجمود وعدم القدرة على مسايرة الطلب المتزايد على السلع والخدمات.

اما البطالة فقد اضحت منذ 2003 ولغاية اليوم من التحديات المهمة التي تواجه الحكومات العراقية المتعاقبة. وجاء الحل بفتح باب التطوع إلى صفوف القوات المسلحة والأجهزة الامنية المختلفة فضلا عن زج المزيد من العاطلين إلى فئة البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية(حسن لطيف وآخرون، 2009:110). الأمر الذي أسهم في تراجع اداء مؤسسات القطاع العام والتي تعاني اساسا من مشاكل جمة اهمها اختلال التوازن بين المدخلات الانتاجية مما عرقل ذلك من قدرة تلك المؤسسات النهوض بواقع الاعباء التي تثقل كاهلها.

وبما أن النمو الاقتصادي يعد من الركائز والمنطلقات الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية. لذا سوف نركز على الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه في العراق اذ يتضح من الجدول(2) بان العراق ليست له مشاكل في جانب النمو الاقتصادي من الناحية الظاهرية على الأقل، إلا أن الحقيقة تدل على ان هذه الزيادات في الناتج المحلي ومعدل نموه لا تعكس تطور حقيقي بل هو تطور مرتبط بالقطاع النفطي، مع إهمال متزايد للقطاعات السلعية الأخرى. إذ يوضح الجدول(2) هيمنة إسهام القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وطيلة سنوات الدراسة إذ بلغت هذه الهيمنة الثلثين. وهناك خطورة اخرى تكمن وراء هذه السيطرة للقطاع النفطي على الانشطة الاقتصادية والتي تتضح من خلال اعتماد الصناعة النفطية على فنون إنتاجية كثيفة راس المال وقليلة العمل، الأمر الذي يعني بان الزيادة الحاصلة في الاستثمارات في هذا القطاع سوف تزيد من نسبة اسهامه في تكوين الناتج في الوقت الذي لا يستوعب هذا القطاع سوى 1% من الايدي العاملة ومما يعني ذلك استمرار معدلات البطالة العالية في الاقتصاد العراقي(التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 8:2009).

ومن جانب أخر ولمعرفة مدى تأثير الزيادة الحاصلة في معدل النمو على المستوى المعيشى للفرد العراقي، نلاحظ وبالرغم من انخفاض معدل الفقر إلا أن نسب الفقر لا تزال مرتفعة مما يعني ان خمس سكان العراق يرضخون تحت طائلة خط الفقر .

وللحكم وبصورة اكثر دقة نستعين بمكونات مؤشر التنمية البشرية لبيان مستوى التنمية المتحقق في العراق(التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 2009).

1- ازدياد نسبة السكان ذوي الدخل اقل من دولار في اليوم الواحد من 27% عام 1993 الى 31% عام 2007؛

2- انخفاض العمر المتوقع عند الولادة من 65 سنة عام 1987 الى 58.2 سنة عام 2006؛

3- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 38120 دولار عام 1980 إلى 580 دولار عام 2003 ومن ثم الى 2448 دولار عام 2007؛

4- ارتفاع معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية من 30 حالة وفاة للسنوات 1984-1989 الى 101 حالة وفاة عام 1999 ومن ثم انخفضت الوفيات لتبلغ 35 حالة وفاة عام 2006؛

5- قياس امن الإنسان، إذ يمكن قياسه من خلال فقدان الامن السياسي وفقدان الأمن الاقتصادي والاجتماعي و فقدان الأمن الشخصي والتي بلغت نسبها في العراق 26%.

عودة على بدء لقد حقق العراق خلال العقد السابع من القرن العشرين انجازات تنموية عديدة شملت الصحة والتعليم والتحسن الملموس في المستوى المعيشي. ولكن سرعان ما تدهورت بعض تلك الانجازات وتراجعت مستويات الصحة والتعليم وارتفاع نسبة الفقر، الخ... فضلا عما ورد فان العراق لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة تلك الأهداف الثمانية ذات الغايات الثمانية عشر ومؤشراتها الثمانية والأربعون الهادفة إلى تحقيق وضع أفضل للإنسان من نواحي عدة تشمل الامن والسلام والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر بأشكاله المتنوعة وتحقيق التنمية المستدامة.

وعند الاطلاع على المبالغ التي خصصت للموازنات الاتحادية بعد عام 2003 ولغاية اليوم ندرك الثمن الذي دفعه الشعب العراقي، وكل ذلك من اجل تحقيق الحلم التنموي. لذا يجب على الحكومة العراقية تبني سياسة تنموية تتلاءم مع الأوضاع في الاقتصاد العراقي والابتعاد عن السياسات التنموية التي لا تتماشى مع النهج والظروف والإمكانيات المحلية.

تلك السياسات التي أوضحت بان الأموال العراقية لا تزال تغور وتتبدد في الرمال المتحركة للفوضى.

ثانيا:- الإصرار على تبني النهج السابق في التنمية :-

تبنت الحكومات العراقية المتعاقبة أنماط تنموية تنتمي الى النظريات المختلفة من المدرستين الاشتراكية والرأسمالية بين الحين والآخر خلال السنوات الماضية وفقا للفلسفة السياسية التي تسيطر على نظام الحكم في العراق في الوقت الذي يجب ان تتجسد الخطط التنموية في عدد من المبادئ التوجيهية العامة التي يمكن الاستفادة منها لوضع السياسات وبرامج العمل الواجب تنفيذها. تبنت الحكومات العراقية منذ عام 2003 ولغاية اليوم سياسة الإصلاح الاقتصادي كنموذج تنموي. اذ قام العراق باختيار وتنفيذ تلك السياسة بالرغم من أنها ليست نابعة عن بيئته الداخلية اذ تلوح في الأفق بوادر إستراتيجية تنموية وحيدة وهي وليدة المدرسة النيو كلاسيكية التي يعبر عنها بالليبرالية الجديدة وكما يروج لها بأنها تصلح للتطبيق في جميع البلدان التي تبحث عن التنمية، وهذه الإستراتيجية التنموية هي متمثلة بسياسات الإصلاح الاقتصادي. تلك السياسات التي انبثقت من رحم المتغيرات الدولية أثناء العقد الثامن من القرن العشرين وما صاحبها من ترويج لنظام السوق وتحرير قواه الكامنة كبديل تنموي أوحد. فهذا النموذج الليبرالي الجديد المهيمن على الساحة الأيديولوجية العالمية بدعم من المؤسسات الدولية كالصندوق والبنك الدوليين يؤكد على أحقية السوق ودوره المحوري في قيادة عملية التنمية، من خلال وصفة الإصلاح الاقتصادي التي صممت بدقة في مختبرات المؤسسات الدولية(صالح ياسر حسن، 64:1999).

ومن الضرورة التركيز على تلك السياسات وكما يلي:-

1- التحول إلى اقتصاد السوق الحر :-

أرغم الضغط الدولي الناجم عن مديونية العراق الحكومة على تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي. تلك السياسات التي تؤدي في بادئ الأمر الى تحمل المجتمع تكاليف باهظة يتحمل عبئها الطبقات الدنيا والمتوسطة، في الوقت الذي يتوقع الناس تحسن الظروف الاقتصادية وانتظار النتائج الايجابية لهذه السياسات. وبالرغم من ان بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي يكون بأدوات ونظريات اقتصادية، إلا انه يفترض ان يطال الإصلاح وتنتهي نتائجه في مجالات أخرى غير اقتصادية. فالإصلاح الواقعي يجب ان يؤدي الى

تغيير الرؤى والأفكار والمعتقدات ومجموعة القيم والسلوك والأفعال الاجتماعية لأي مجتمع (غسان محمد إبراهيم، 2008: 7).

ومن نافلة القول ان بناءً على قرارات الحاكم المدني قامت سلطة الائتلاف المؤقت بتطبيق حزمة من الإصلاحات بهدف تحرير الاقتصاد وفق أسلوب الصدمة، اذ تمحورت الإصلاحات حول الآتي(world Bank,2006:23):

أ- القطاع المصرفي؛

ب- السياستين المالية والنقدية؛

ت- السياسة التجارية؛

ث- إدارة الدين الخارجي.

بالرغم من إن الاقتصاد العراقي يعاني من عدة أزمات و هو بحاجة ملحة إلى الإصلاح، إلا إن عملية التحول من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق الحر وبأسلوب الصدمة لم تؤدي إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي. لان تلك السياسات لم تستطع تغيير طبيعة الاقتصاد ألريعي في العراق اذ لا تزال عملية الإنفاق العام مرتبطة بالعائدات النفطية.

ويمكن ان نجمل الاسباب وراء عدم نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي بالاتي(تقرير حال التنمية البشرية، 2009 :114):-

أ - عدم توفر بيئة أو مناخ اقتصادي ملائم؛

ب- ضعف الاستقرار السياسي واستمرار العنف؛

ت- تأخر إعادة الأعمار؛

ث- تباطؤ الاستثمار الأجنبي؛

هـ- تعثر نمو القطاع الخاص.

عودة على بدء فعند ما قمنا بتبني مفهوم للتنمية، قلنا إن التنمية عملية داخلية، لذا نحن لا نشجع على تبني هذه الإستراتيجية لتنمية الاقتصاد العراقي. مع ملاحظة إننا لا نريد هنا التركيز وتبني سياسة انعزالية والابتعاد عن العالم الخارجي في ظل العولمة ونتائجها وضرورة مواكبتها والاستفادة القصوى من ايجابياتها، بل المقصود هو تبني الايجابيات ومحاولة تجاوز السلبيات لأي إستراتيجية تنموية أينما انتهجت في العالم.

2- البديل المقترح لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق:-

هناك شبه اجماع بان الديمقراطية المفروضة على العراق بعد أحداث 2003 غير منسجمة ثقافيا مع المجتمع العراقي. إذ ولدت منظومة حكم أسهمت في انتشار ظاهرة الفساد في كافة مجالات الحياة، ولم تتمكن منظومة الحكم الجديد من تبني وترسيخ رؤية بعيدة المدى في مجال التنمية الاقتصادية، الامر الذي يحتم تقديم نموذج بديل لتحقيق التنمية.

2-1 – أركان البديل المقترح:-

يتمحور البديل المقترح حول مجموعة من القضايا الرئيسة التي تعد بمثابة اركان البديل التنموي المقترح، وهذه الأركان تشتمل على ما يلي(محمد قاسم القريوتي، 1999:93-94):-

أ- **الحاجات الأساسية:-** أي التركيز على توفير الحاجات الأساسية في المراحل الاولى ومن ثم تقديم حاجات اخرى ضمن السلع والحاجات الكمالية وذلك تماشيا مع المراحل المتقدمة من التنمية والتي احدى اوجهها هو زيادة الدخل مما يعني زيادة الرفاهية في المجتمع.

ب – الوطنية:- أي ان يكون البديل التنموي وطني ونابع من داخل المجتمع.

ت- حماية البيئة:- ان يحافظ البديل التنموي على البيئة واستدامتها .

ث – الشمولية:- ان يطال البديل التنموي جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية وان يحدث فيهما تغيير ايجابي.

ج- المشاركة:- ان يضمن البديل التنموي مشاركة الجميع من القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

تزداد أهمية المشاركة لأنها تعني اسهام الجميع في تحقيق التنمية .بداءً من الفرد والعائلة والمجتمع والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والدولة.

ففي المجتمع العراقي الانسان لا يزال ينتمي إلى منظومة من العلاقات القديمة، ويتحرك وفق الأطر التي تحددها هذه المنظومة، ولا يتعدى ذلك كون الفرد هو جزء لا يتجزءا من العشيرة أو الطائفة، مما يعمق ذلك غياب دور ومفهوم المواطنة كقيمة وممارسة لتعبر عن الثقافة السياسية الحديثة. تلك الثقافة التي يتمتع الفرد فيها بكامل امتيازاته ومن ثم يقوم بأداء واجباته عن وعي وإرادة حرة وتزداد مشاركته في الحياة العامة، مما يترتب عليه احترام الدولة لحقوق الفرد المدنية والسياسية والعمل على ضمانها وفق القانون.

لذا يأتي التركيز على بناء الانسان والعائلة والمجتمع بوصفهما المصدر الأساس في تكوين رأس المال البشري والاجتماعي، إذ يشكل الأخير(64%) من أداء النمو، أي انه يسهم في تحقيق معدل النمو الاقتصادي بدرجة اكبر من رأس المال المادي والذي يتمثل في الآلات والمكائن والمعدات التي نسبة إسهامها بلغت(16%) من أداء النمو والمتبقي وهو(20%) يعود إلى مشاركة الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي. الأمر الذي يؤكد بان عملية التنمية تعتمد وبدرجة كبيرة على الإنسان والمجتمع(تقرير حال التنمية البشرية، 89:2009).

أما أهمية القطاعين الخاص والعام تأتي من صعوبة انفراد احدهما في النهوض بالعملية التنموية في ظل المتغيرات الدولية التي تتطلب التحرك السريع لتطوير إمكانيات القطاعين معا. إي إن الاعتماد على آليات السوق لممارسة بعض الأنشطة الإنتاجية يعد ضروري ولا يتعارض ذلك مع الدور الذي من الممكن ان يؤديه القطاع العام .

2-2- دور الدولة في البديل المقترح:-

بناءً على ما تقدم فقد أصبح من المفترض أن يتغير أداء الاقتصاد العراقي جذريا في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات لتحرير الطاقات العراقية. فالعراق بحاجة إلى تبني تنمية ترتكز على الذات وبطابع وطني والابتعاد عن تحقيق التنمية في مدار الآخر. وبهذا فان التنمية المنشودة هي اقرب إلى مدرسة التنمية الموجهة من قبل الدولة -State Led Development (World Bank,2006:23-24).

والذي يمكن أن نعبر فيها عن دور الدولة في الجوانب الثلاث الآتية:-

أ- تحديد أولويات التنمية وتوجيه السوق نحو توفيرها.

عموما ولضمان نجاح الدور التكاملي بين الدولة والقطاع الخاص يفترض صياغة التدخل الحكومي في تنظيم الأسواق على نحو يساعد الناس على التكيف مع احتياجات السوق. ومساعدة الأسواق في التكيف لتلبية حاجات الناس. وضرورة التكامل بين القطاع العام والخاص يعيدنا إلى المفهوم التنموي الذي اعتمد في هذا البحث والذي يؤكد على أهمية التكامل لعملية التنمية.

ب-قيام الدولة بتوفير الموارد البشرية والمالية لمشاريع التنمية.

ت-حماية الأطر المؤسساتية التي تخدم التنمية.

نتيجة لتصدي الدولة في السنوات السابقة لعملية التنمية أصبحت هذه العملية مركزية الأمر الذي ترتب علية تزايد حجم الدولة واتساع مدى مشاركتها في معظم الأنشطة بغض

النظر عن جدواها الاقتصادي. وكبر حجم الدولة جعل منها ان تصبح من اكبر المنشآت كلفة ومن ثم أصبحت العائق أمام تحقيق الأهداف التنموية .فما يعرف بالنظام المركزي في العراق يعد نتيجة طبيعية لتركيبة الإيراد – الكلفة الناجم عن الإيرادات النفطية، مع ملاحظة تأثر الأنشطة الإنتاجية والخدمية بانخفاض هذه الإيرادات والعكس صحيح أيضا، فصعوبة الأمر تكمن في تراجع أسعار النفط عالميا بين الحين والآخر، و ما ينتج عن ذلك من سلبيات تعم الاقتصاد العراقي وتعمق من تداعياته .

لذا يعد من الأولويات تبديل التركيبة والهيكل المؤسساتي (المركزي) الحالي بالطريقة التي تعبر عن القدرة والطاقات الضرورية لتحقيق التنمية بالاعتماد على المشاركة الشعبية والمزايا النسبية والموارد الطبيعية والإيرادات غير النفطية بدلا عن التركيبة المؤسساتية التي تعتمد على الإيرادات النفطية. وهذا ما سبق ذكره عند الحديث عن الإطار المؤسساتي لعملية التنمية وضرورة بناء وتطوير مؤسسات تخدم التنمية.

2-3- وظائف الدولة الأساسية:-

للدولة دور مهم وحيوي في تحقيق التنمية من خلال وضع السياسات الاقتصادية المحلية والخارجية، فضلا عن ممارسة الدولة الوظائف الآتية:-

الوظيفة الأولى:- يفترض بالدولة ان تهيئ الظروف المناسبة لتبني سياسة استثمارية صناعية.

وهذا يشمل في المراحل الأولى عدة خطوات نذكر منها:

أ- العمل على إيجاد وتوفير البنية التحتية بواسطة الاستثمار الحكومي؛

ب- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المستمر؛

ت- إصلاح المؤسسات الداعمة للتنمية؛

أما في المراحل اللاحقة هناك عدة خطوات أخرى تقوم بها الدولة:-

أ – تطوير التقنية المستخدمة؛

ب- تطوير أساليب الإدارة على المستوى الجزئي؛

ت- إيجاد المؤسسات التي تعمل على تنظيم عمل الأسواق؛

ج- الرقابة على الأسواق.

ولضمان نجاح التطبيق الصحيح لهذه الخطوات يفترض تبني بعض السياسات التي تعمل على التنسيق بين الفعاليات المختلفة بهدف تحقيق الأهداف طويلة الأجل للتنمية من خلال تنظيم وتوجيه عمل الأسواق.

الوظيفة الثانية:- في ظل البحث عن الاستثمار الأجنبي يفترض بالدولة أن تمارس الوظيفة التفاوضية مع الشركات متعددة الجنسية. الأمر الذي يؤدي إلى تحسين توزيع المنافع الناجم عن التعاملات الاقتصادية مع تلك الشركات.

الوظيفة الثالثة :- قيام الدولة بإدارة الاقتصاد الكلي و خاصة تامين رؤوس الأموال.

2-4-- اللامركزية و الاعتماد على الذات:

من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب العمل على وفق مبدءا اللامركزية وعلى عدة مراحل منها، تحويل سلطات اتخاذ القرار إلى المحافظات وتحويل الجزء الأكبر من الوظائف التنفيذية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية. والابتعاد عن المركزية والتوجه نحو اللامركزية من الحكومة المركزية إلى مستوى المحافظات يجب ان يرافقه انتقال السلطة إلى المستويات الأدنى في الحكومات المحلية المتمثلة بالاقضية والنواحي، وهذا بدوره يمهد لقيام الجهات غير الحكومية بوظيفة التخطيط .

لكن في ظل غياب اطر واضحة لهذا الانتقال من المركزية إلى اللامركزية فان النتائج المتحققة تكون سلبية، إذ تنتقل سلبيات العمل المركزي إلى العمل اللامركزي وتزداد حالات عدم الكفاءة والتخصيص غير الأمثل للموارد. وتتراجع بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ارتفاع معدل البطالة والبطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العمل، فضلا عن المشكلات الأخرى تسهم وبفاعلية في فشل أي بديل تنموي مقترح.

2-4-1 – التحديات والتهديدات التي تواجه مستقبل التنمية في العراق:-

يواجه الاقتصاد العراقي بعض التحديات التي ستعمل في المستقبل على تعميق الأزمات الاقتصادية في العراق، وهنا سوف نلخص أهم تلك التحديات .

أ – استمرار عجز الموازنة بسبب زيادة الإنفاق المرتبط بحجم الدولة في الوقت الذي تشهد الإيرادات تذبذبا مستمراً؛

ب – وجود الفجوة بين العرض والطلب على النقود بسبب زيادة حجم السيولة الناجم عن السياسة المالية التوسعية للحكومة؛

ت – الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب الفجوة بين الادخار والاستثمار؛

ث – ضعف الأنظمة التشجيعية بالنسبة لتوجيه الموارد العاطلة في المجتمع نحو الأنشطة الإنتاجية؛

ج – الفجوة بين الاستيراد والصادرات بسبب عدم تطور الصادرات غير النفطية؛

ح – عدم واقعية سعر صرف الدينار العراقي؛

خ – اختلال التوازن في سوق العمل بسبب انخفاض حجم الأنشطة الإنتاجية وعدم تزايد الأنشطة الجديدة، وارتفاع معدل النمو السكاني وتزايد نسبة الشباب في التركيبة السكانية.

وسوف تتحول هذه التحديات إلى مجموعة من التهديدات التي من الممكن أن تعصف بأي بديل تنموي ومن ثم بالاقتصاد العراقي، وهذه التهديدات تشمل الآتي :-

أ- انخفاض في الاستثمارات المنتجة وارتفاع معدل البطالة بسبب هروب رؤوس الأموال عن الأنشطة المنتجة؛

ب- استمرار الهجرة الداخلية بدوره يسهم في إفقار سكان المدن؛

ت- انتشار أكثر من ظاهرة لتعبر عن المشكلات الاجتماعية و تراجع امن الإنسان؛

ث- ولوج و تفشي ظاهرتي الفساد الإداري والمالي إلى شتى المجالات؛

ج- تعرض الوحدة الوطنية إلى عدة مخاطر ومن ثم تراجع الشعور بالمسؤولية والوطنية؛

ح- تزايد الهوة الطبقية بسبب اختلال التوازن الاجتماعي الناجم عن الأنشطة الاقتصادية غير الكفء والتخصيص غير الأمثل للموارد بين الأفراد و الدولة.

بناءً على ما تقدم ونظرا لامتلاك العراق إمكانات مالية وبشرية كبيرة مؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن القول إن لغز تنمية الاقتصاد العراقي يتمحور حول إشكاليات وسوء الإدارة. وبالتالي فان إصلاح الإدارة العامة يعد غاية في الأهمية، وضرورة ملحة ضمن برنامج أوسع وشامل للإصلاح المؤسسي. لان القصور التنموي في العراق يتبدى بالدرجة الأولى في ضعف اكتساب القدرات البشرية المتدربة وتوظيفها.

الاستنتاجات والمقترحات:-

أولا :- الاستنتاجات :-

1-ضعف الترابط والانسجام فيما بين النظريات والمفاهيم الغربية للتنمية مع متطلبات تنفيذ تلك النظريات على ارض الواقع في العراق؛

2- أسهمت عدة عوامل منها الاقتصادية والثقافية والسياسية في تعميق ظاهرة التخلف وانحراف عملية التنمية عن مسارها الصحيح. لذا لا يمكن تحديد بعض الأسباب لتبرير الفشل التنموي الحاصل في العراق، وإهمال النظرة الشمولية عند دراسة تلك الأسباب؛

3- بالرغم من امتلاك العراق لمؤسسات عريقة إلا ان تلك المؤسسات لم تعمل في اطار مؤسساتي يتلاءم مع الظروف المستجدة في العراق منذ 2003؛

4- تتراوح قيم مؤشر النوعية المؤسساتية في الاقتصاد العراقي بين(-1.33 و-1.95) مما يعني ضعف الفاعلية والكفاءة لهذه المؤسسات؛

5- لم تمارس الدولة وظائفها الرئيسة مما اسهم ذلك في تراجع اداء المؤسسات ومن ثم عدم تحقق الاهداف التنموية المنشودة.

ثانيا:- المقترحات:-

1- يفترض ان يتم تحديد مفهوم ملائم للتنمية يتماشي مع الظروف والإمكانات المحلية للاقتصاد العراقي؛

2- ضرورة الاستيعاب الصحيح لمشكلتي التخلف والتنمية ومعالجة الاسباب الحقيقية التي تؤشر في عملية التنمية، باعتماد إستراتيجية شاملة تغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية للنهوض بالاقتصاد العراقي؛

3- العمل على تهيئة البيئة المناسبة لتفعيل دور المؤسسات باتجاه تصحيح الانحراف والانطلاق بعملية التنمية؛

4- ضرورة تبني واعتماد مبدأ الكفاءة بمحاوره المتنوعة ليكون بمثابة الدليل الاسترشادي لعمل المؤسسات؛

5- تشكيل هيأة عليا لإدارة الملف الاقتصادي بالتعاون مع القطاع الخاص وبما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

المراجع:-

اولا :- المراجع العربية

1- احمد السيد نجار، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر- المغرب-اليمن، قضايا إستراتيجية، العدد 3 ايار- مايو1996 .

2- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، الصندوق العربي للإنماء والاقتصادي والاجتماعي، 2002

3- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001

4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية 2010- 2014، ورقة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية، اعداد فريق عمل لجنة السياسات الاقتصادية، آيار- 2009 .

5-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الطبعة الأولى، 2009 .

6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة. العراق التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، 2009.

7 - جمهورية العراق، وزارة المالية، جدول التقديرات الاساسية لموازنة 2013، متاح على شبكة المعلومات الدولية.

8-حسن لطيف وآخرون، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 21، 2009.

9- صالح ياسر حسن، الليبرالية- الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الإيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية، مجلة الاقتصاد جامعة منتوري، الجزائر، العدد 2، 1999

10- فيصل أكرم نصوري، حيدر حسن معن، البنى المؤسساتية التحول للقطاع الخاص في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 19، العدد 73، 2013.

11- غسان محمود إبراهيم، الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، متاح على شبكة المعلومات الدولية. www.mafhoum.com

12- محمد قاسم القريوتي، واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد 1، المجلد 1، 1999.

13- مجموعة باحثين، إشكالية التنمية ووسائل النهوض رؤية في الإصلاح، الطبعة الاولى دولة قطر، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، 2008 .

14- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأولى، 2008 .

ثانيا :- المراجع باللغة الانكليزية :-

15- Arndt,H.W,Economic Development: The History of an Idea, The University of Chicago press, Chicago and London, 1987.

16-Douglass C. North ,Institutions change and Economic performance, Cambridge University press, 1990.

17-Gerald M. Meier,The old generation of Development Economics the future in perspective, oxford University press, 2001.

18-Joseph E.stiglitz,Is there a post - Washington consensus? oxford University press, 2008.
19-Opec,Annual statistical Bulletin, Organization of the petroleum exporting countries, 2013.
20- World Bank, Rebuilding Iraq : Economic Reform and Transition, February 2006, P.23
21- World Bank,Doing Business 2014,Arabic doing business .org